E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.4/2003/115
31 December 2002

ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصـــادي والاجتماعي

لجنة حقوق الإنسان

الدورة التاسعة والخمسون

البند ١٩ من جدول الأعمال المؤقت

الخدمات الاستشارية والتعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان

المساعدة المقدمة إلى الصومال في مجال حقوق الإنسان

تقرير الخبير المستقل، السيد غانم النجار، المقدم وفقـــاً لقرار لجنة حقوق الإنسان ٨٨/٢٠٠٢

(A) GE.02-16246 210203 240203

خلاصة

إن ما حدث في الصومال، خلال العام الماضي، من تغيُّرات سياسية وغيرها قد هيأ بيئة اتسمت فيها حالة تعزيـــز حقوق الإنسان وحمايتها بالهشاشة وعدم الاتساق. فميوعة وتعقيد السياق الاجتماعي - السياسي جعلا بعض الحقوق في بعض المناطق ذات أهمية حيوية ومعترفاً بها، في حين ألغيت الحقوق في مناطق أخرى من أساسها. ولـــئن كانـــت ضخامة التحدي لا تزال ماثلة، فكذلك هي أيضاً إرادة غالبية شعب الصومال في تخطّي مرحلة الصراع والفوضى إلى حياة يسودها السلم والإنتاجية.

ولقـــد عيّن الأمين العام، وفقاً لقرار لجنة حقوق الإنسان، ٨٦/١٩٩٣ المؤرخ ١٠ آذار/مارس ١٩٩٣، الخـــبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في الصومال. وفي هذا القرار، طلبت اللجنة من الأمين العام أن يعيِّن لفـــترة سنة واحدة شخصاً ذا خبرة واسعة في ميدان حقوق الإنسان يعمل كخبير مستقل لمساعدة الممثل الخاص للأمـــين العـــام الموفد للصومال في وضع برنامج طويل الأجل للخدمات الاستشارية من أجل إعادة إقرار حقوق الإنسان وسيادة القانون، بما في ذلك وضع دستور ديمقراطي، فضلاً عن القيام في خاتمة المطاف بإجراء انتخابات دوريـــة وحقيقية عن طريق الاقتراع العام والتصويت السري. وكانت ولاية الخبير المستقل (الذي يُشار إليه فيما يلي بعبارة "الخبير") تُجدَّد سنوياً منذ ذلك الحين، وقد نُفِّذت، بصورة مستمرة، باستثناء الفترة من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ إلى أيار/مايو ٢٠٠١ التي عُيِّن فيها خبير مستقل جديد.

وعـــيَّن الأمين العام الدكتور غانم النجار اعتباراً من ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠١، خبيراً مستقلاً معنياً بحالة حقـــوق الإنســـان في الصومال. وقد اضطّلع ببعثته الأولى، في الفترة من ٢٨ آب/أغسطس إلى ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وقدم تقريراً عنها يرد في الوثيقة E/CN.4/2002/119.

وقـــام الخبير بمهمة إلى كينيا والصومال خلال الفترة من ٢٦ آب/أغسطس إلى ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. ولم تشمل هذه المهمة سوى زيارات إلى إقليمين رئيسيين هما "بلاد بونت" و"أرض الصومال" في الصومال، إضافة إلى نـــيروبي. فقد حدّت القيود الأمنية من محاولات زيارة الأقاليم الأخرى في الصومال. والتقى في "بلاد بونت" بالرئـــيس الصومالي وبأعضاء آخرين في حكومته وبموظفي الأمم المتحدة وأعضاء المنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية، وقام أيضا بزيارة مركز الشرطة ومخيمات للمشردين داخلياً. ثم توجه إلى "أرض الصومال" حيث التقى بالرئيس وبموظفي الأمم المتحدة وبممثلي منظمات غير حكومية محلية. في حين أتيحت له الفرصة، خلال إقامته في كينيا، بأن يلتقي الموظفين في مقر الأمم المتحدة في نيروبي وممثلي المجتمع الدولي والمنظمات غير الحكومية الدولية.

والفـــترة المشـــمولة بهذا التقرير كانت فترة تثبيت للوضع وعدم استقرار معاً. فقد بقي الصومال دون حكومـــة مركزية. وبينما حافظ إقليم "أرض الصومال" الواقع في الشمال الغربي على الهدوء، ووفّر بيئة ملائمة

لتوسيع نطاق التجارة والبناء والتطور السياسي، كان إقليم "بلاد بونت" الواقع في الشمال الشرقي، الذي شهد من قبل حالة سلم نسبي، مسرحاً لحوادث عنف خطيرة خلال فترة الأزمة الدستورية، غير أنه استعاد ببطء الترر اليسير من الاستقرار. وأُعلن في إقليمي باي وباكول عن قيام دولة جنوب غرب الصومال الجديدة إبّان معارك اندلعت بسبب نزاع على مناصب سياسية. في حين شهد سائر البلد اضمحلال سلطة الحكومة الوطنية الانتقالية في العاصمة، وتجدُّدا في نشاط قادة الفصائل، واكبته أعمال عنف وتقلبات في التحالفات والأهواء. وفي شهر تشرين الأول/أكتوبر، عُقِد مؤتمر سلام تحت إشراف السلطة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. وأتاح هذا المؤتمر فرصة الالتقاء بين ٢٤ قائداً من قادة الفصائل وممثلا عن الحكومة الوطنية الانتقالية وعن منظمات المجتمع المدني. ووافقت، للمرة الأولى، جميع الفصائل المسلحة على المشاركة في محادثات السلام. بيد أن إدارة إقليم "أرض الصومال" قررت الامتناع عن المشاركة. وقُسِّم هذا المؤتمر إلى ثلاث مراحل، فخُصِّصت المرحلة الأولى منه لوضع جدول الأعمال والتوقيع على إعلان لوقف الأعمال العدائية أثناء المحادثات، والمرحلة الثانية لعمل اللجنة المتعلق بالقضايا الرئيسية (إنشاء اتحاد فيدرالي وتسريح المجندين والمنازعات بشأن الأراضي والممتلكات والتخطيط الاقتصادي وحل النزاعات والعلاقات الدولية) والمرحلة الثالثة لتشكيل حكومة مؤقتة. وقد وقِّعت، أثناء إعداد هذا التقرير، جميع الفصائل على إعلان للهدنة عندما كان المؤتمر في مرحلته الثانية، التي تقرر انعقادها لفترة تتراوح بين أربعة إلى ستة أسابيع.

ولا يزال إقليم "أرض الصومال"، الذي أعلن استقلاله الذاتي من تلقاء ذاته، يعدُّ أكثر الأقاليم أمناً ويشهد منذ وفاة الرئيس في شهر أيار/مايو تحوُّلاً سلمياً ملفتا للأنظار. ورغم أن الجهاز القضائي ظلّ ضعيفاً ولا يراعي بالقدر الكافي احتياجات النساء الصوماليات، فقد بذلت الإدارة الجهود لإصلاح الجهاز القضائي وعيّنت وزيرتها الأولى. وحافظ المجتمع المدني على دوره الفاعل، بل وازداد قوة بعد ما بذله من جهود ترمي إلى بناء القدرات، في حين كانت وسائط الإعلام تتمتع أيضا بحرية كبيرة لم يمسها سوى حالة واحدة تمثّلت في سجن صحفي واحد، في شهر آب/أغسطس، بعد أن قدم "تقريرا إخباريا خاطئا".

وفي إقليم "بلاد بونت"، أثّرت الأزمة الدستورية التي سادت معظم أوقات السنة تأثيراً سلبياً على حق الأشخاص في الحياة والأمن، فضلا عن حقوقهم في حرية التجمع وحرية الرأي والتعبير. كما أسرع النزاع بتشرُّد السكان المحليين، مما أسفر عن عدد كبير من اللاجئين والمشردين داخلياً.

وفي إقليمي باي وباكول، الواقعين جنوب غرب الصومال، أسهم القتال للفوز بقيادة جيش الرحانوين للمقاومة الذي اندلع إثر إنشاء دولة جنوب غرب الصومال في إطالة فترة التوتر في هذه المنطقة. وقد شمل ذلك انتهاكات لحق الأشخاص في الحياة والأمن وتدمير للهياكل التي لم تكن تُلبيِّ في السابق سوى اليسير من الاحتياجات الصحية والتعليمية. وإضافةً إلى ذلك، فقد هربت أعداد كبيرة من أفراد المجتمعات المحلية من المنطقة.

أمـــا في الجنوب، فإن اضمحلال سلطة الحكومة الوطنية الانتقالية وما يقابلها من أنشطة اضطّلع بها قادة الفصـــائل بمزيد من الفاعلية قد زاد من تداعي الحالة الأمنية، وخاصة أثناء الفترة التي سبقت مؤتمر السلام الذي عقدته السلطة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، في إلدوريت، كينيا، في شهر تشرين الأول/أكتوبر. ورغم ما بذلته الحكومة الوطنية الانتقالية من جهود لتعزيز إنفاذ القانون في العاصمة، فقد وقعت أربع حالات اختطاف لموظفي الأمم المتحدة في مقديشو، فضلا عن ازدياد عدد الاشتباكات بين الفصائل والمليشيات الأخرى، وما واكبها من تشرُّد آلاف المقيمين. كما أن تجنيد الأطفال ما زال قائماً.

ولقد أصابت، تحديداً، الظروف التي يعيشها المشردون داخلياً الخبير المستقل بالذهول إبّان زيارته السنوية، بسبب ما يعانون من نقص شديد فيما يتوفر لهم من أمن وخدمات صحية وتعليمية أساسية.

وخلـــص الخبير إلى أنه لا يمكن إقامة سلام دائم في الصومال برمته دون الالتزام بمبادئ حقوق الإنسان واحترام تلك المبادئ التي تشكِّل أساس أي عملية سياسية.

ولا يـــزال الخبير على اقتناع بالدور الحيوي الذي يؤديه المجتمع المدني في رصد حقوق الإنسان وتعزيزها وحمايتها، ويشعر بالتشجيع إزاء الجهود المبذولة لبناء قدراته، ولا سيما الرعاية من جانب الحكومات المانحة. لذا، يحث الخبير المجتمع الدولي على أن يواصل دعم وتيسير أعمال المجتمع المدني.

المحتويات

	الفقـــــرات	الصفحة
مقدمـــــة	١ -٥	٦
أولاً- التطورات السياسية.....	٦ -١١	٦
ثانياً- انتهاكات سابقة لحقوق الإنسان	١٢	٨
ثالثاً- انتهاكات حقوق الإنسان خلال الفترة المشمولة بالتقرير	١٣-٤٩	٩
رابعاً- المجتمع المدني	٥٠-٥٢	١٧
خامساً- اللاجئون والمشردون داخلياً	٥٣-٥٦	١٧
سادساً- الزيارات الميدانية	٥٧-٨١	١٩
ألف- زيارة إلى بوساسو	٥٧-٦٧	١٩
باء- زيارة "أرض الصومال".....	٦٨-٨١	٢١
سابعاً- عقد شراكات لتعزيز حقوق الإنسان في الصومال	٨٢-٩٠	٢٤
ثامناً- الاستنتاجات والتوصيات	٩١-٩٥	٢٧
مرفق قائمة بأسماء الأشخاص المستشارين		٢٨

مقدمة

١- اعـــتمدت لجنة حقوق الإنسان في دورتها الثامنة والخمسين، في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، القرار ٢٠٠٢/٨٨، الـــذي قـــرّرت فيه، ضمن أمور أخرى، تمديد ولاية الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في الصومال سنة أخرى، وطلبت منه أن يقدم تقريراً إلى لجنة حقوق الإنسان في دورتها التاسعة والخمسين.

٢- ويود الخبير المستقل أن يُعرب عن امتنانه لشعب الصومال للحفاوة التي استقبل بها في ذلك البلد. فحرية التنقل التي تمتّع بها ورغبة الشعب في جميع المناطق التي زارها في المشاركة في المناقشات كانت حاسمة في الاضطلاع بمهمته. كما يود أن يُعرب بصفة خاصة عن شكره لأعضاء منظمات المجتمع المدني وللمدافعين عن حقوق الإنسان والأفراد الذين قدموا لـــه المعلومات. كما يُعرب الخبير عن امتنانه بصفة خاصة للسلطات المحلية في إقليمي "أرض الصومال" و"بلاد بونت" لتيسيرها زيارته، والالتقاء معه ولما أبدته من استعداد للاستجابة لبعض طلباته.

٣- ولقـــد عقـــد اجتماعات مع موظفي وكالات الأمم المتحدة، وأعرب لهم عن امتنانه لما أطلعوه عليه من معلومـــات وخـــبرات. وهو يود أن يوجّه شكره الخاص إلى منسق الشؤون الإنسانية/الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإلى موظفي وحدة الأمم المتحدة للتنسيق على ما قدموه من دعم إداري ودعم في مجال العلاقات العامة. كما يوجّه شكره الخاص لموظفي وحدة تنسيق الأمم المتحدة في بوساسو على دعمهم الثابت والفعال.

٤- ويـــود الخبير أن يُعرب عن شكره لممثلي السلك الدبلوماسي/المانحين الذين التقى بهم في نيروبي، ومنهم ممثلو مصر والاتحاد الأوروبي وإيطاليا والمملكة العربية السعودية والسويد والولايات المتحدة الأمريكية. وأتاحت هذه اللقاءات إجراء تبادل مفيد للمعلومات والتوقعات بشأن أنشطة ونُهج المجتمع الدولي.

٥- كما يعرب الخبير عن امتنانه لممثلي منظمة دياكونيكا، وهي منظمة غير حكومية سويدية، ولممثلي المنظمة النرويجية للمساعدة الشعبية، وهي منظمة غير حكومية، لما زوّدوه بمعلومات مفيدة عن الأنشطة والظروف القائمة والمرتقبة في الصومال.

أولاً - التطورات السياسية

٦- لم تُحـــرز الحكومـــة الوطنية الانتقالية، خلال العام الماضي، أي تقدم من أجل توسيع نطاق سلطتها في العاصـــمة الوطنـــية، مقديشو، حيث لا تزال تسيطر على منطقة محدودة. في حين يقتصر نفوذ الحكومة الوطنية الانتقالـــية، خارج مقديشو، على منطقة كسمايو، التي لا تزال تخضع لسيطرة تحالف وادي جوبا، وهو مليشيا تتحالف تحالفاً غير وثيق مع الحكومة الوطنية الانتقالية.

٧- وفي ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، صرّح وزير الحكومة الوطنية الانتقالية، السيد حسن أبشير فرح، في مؤتمر صحفي بأن حكومته ترغب في أن يأذن مجلس الأمن بنشر قوة دولية لتزع سلاح الفصائل الصومالية المعارضة لحكومته. كما أعرب السيد فرح عن رغبة حكومته بأن تشارك جامعة الدول العربية والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي كوسطاء في حلّ النزاع الصومالي. غير أن تجمُّع الفصائل المعارضة والمجلس الصومالي للمصالحة والإنماء رفضا معاً هذين الطلبين وواصلا التشكيك بشرعية الحكومة الوطنية الانتقالية في حد ذاتها.

٨- وبدأ، في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، مؤتمر السلام من أجل الصومال أعماله، برعاية السلطة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، في إلدوريت، كينيا. وللمرة الأولى، قررت جميع الأطراف المتحاربة في الصومال أن تشارك في هذا المؤتمر. وقدمت الحكومة الوطنية الانتقالية ورقة موقف دعت فيها إلى إجراء محادثات تستند إلى قرارات مجلس الأمن السابقة التي دعت الأطراف الصومالية إلى العمل على إنهاء أعمال المؤتمر الذي عقد في السابق، في أرتا، جيبوتي. وإضافة إلى ذلك، أكدت الحكومة الوطنية الانتقالية على ضرورة مشاركة المجتمع الدولي (ولا سيما الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي ومنظمة المؤتمر الإسلامي، فضلا عن الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن) في مؤتمر إلدوريت.

٩- ورغم أن طلبات الحكومة الوطنية الانتقالية لم تُلبَّ كلية، نظراً لانخفاض مستوى حضور ممثلي المجتمع الدولي، فقد تمكّن المشاركون في هذا المؤتمر من التوقيع على إعلان مشترك لوقف إطلاق النار في نهاية شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢. وقد انتقل المؤتمر إلى مرحلته الثانية، أثناء كتابة هذا التقرير، حيث أنشئت ست لجان لمعالجة قضايا محددة. وكان من المتوقع أن تبدأ المرحلة الثالثة والأخيرة لهذا المؤتمر في بداية عام ٢٠٠٣، على أن يخصَّص لمسألة المشاركة في السلطة واختيار إدارة مؤقتة.

١٠- ولئن كانت مبادرات السلام جارية خلال معظم العام الماضي، فقد تواصل القتال دون هوادة. بل واستؤنف في ٣ أيلول/سبتمبر بين فصائل تنتمي إلى قبيلة أبغال في مقديشو، وأسفر عن مقتل ٢٠ شخصاً وجرح ٥٠ آخرين. أما في إقليم جيدو، فقد اندلع قتال بين فصائل تنتمي إلى قبيلة ميريحان في شهر أيار/مايو، ولا يزال الوضع متوتراً بسبب تنافس مجموعتين على زعامة القبيلة. ولقد حدث، بالمثل، انقسام في قيادة جيش الرحانوين للمقاومة بعد أن صدر في نيسان/أبريل ٢٠٠٢ إعلان بإنشاء "دولة المنطقة الجنوبية الغربية للصومال". وفي شهر تموز/يوليه، خاضت القوات الموالية لقائد جيش الرحانوين للمقاومة، العقيد حسن محمد نور، "شتيغادود" قتالاً في منطقة بيدوا ضد القوات الموالية لنائبيه. وقد لقي الكثير من المدنيين الموجودين في منطقة الاشتباك حتفهم. ولم تفلح الوساطة التي قام بها شيوخ القبيلة إلا في التوصل إلى هدنة مؤقتة. إذ تواصل الاقتتال المتقطع حتى بداية شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢. وفي ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، وبينما كان "شتيغادود" ونائباه اللذان يحاربان ضده يحضرون فيه مؤتمر سلام إلدوريت، أفادت التقارير بأن قادة قواتهم المحلية وقّعوا إعلاناً مشتركاً تعهدوا فيه بعدم

محاربة بعضهم بعضاً. أما في إقليم "بلاد بونت"، فقد أدى اندلاع القتال طوال عام بأكمله إلى فوز الكولونيل عبد الله يوسف منتصراً، فأخذ الوضع في الإقليم يشهد في الوقت الراهن نوعاً من الاستقرار. كما أن إقليم "أرض الصومال" لا يزال ينعم بالسلام خاصة بعد أن تقرر موعد إجراء الانتخابات البلدية والبرلمانية في منتصف شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢.

١١- ويعرب الخبير المستقل عن ترحيبه بعملية السلام برعاية السلطة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية ويحث المجتمع الدولي على أن يقدم لها الدعم ويبدي اهتمامه بهذه العملية. كما يلاحظ الخبير المستقل مع الاهتمام الخاص قرار مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي الذي صدر في جلسته ٢٤٤٧، التي عُقدت في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٢، وطالب، ضمن أمور أخرى، بفرض "عقوبات ذكية" على قادة الفصائل ممن تبيّن أنهم بذلوا كل ما في وسعهم لعرقلة جهود السلام في الصومال. ويطلب من لجنة حقوق الإنسان أن توصي الأمين العام والمفوضية السامية لحقوق الإنسان بإعداد دراسة عن إمكانية فرض عقوبات على قادة الحرب الصوماليين، كأن تجمَّد الأصول التي يملكونها خارج البلاد، ويمنعون من السفر، وتسحب جوازات سفرهم الأجنبية، وتفرض المقاطعة التجارية وتنشأ آليات رصد لتنفيذ حظر بيع الأسلحة الذي فرضه مجلس الأمن على للصومال.

ثانياً - انتهاكات سابقة لحقوق الإنسان

١٢- تتواصل الادعاءات بشأن انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان حدثت من قبل، وقد بُذلت المساعي للحصول على مساعدة المجتمع الدولي في إجراء المزيد من التحقيقات، لا سيما فيما يتعلق بتقارير عن وجود مقابر جماعية في بضع مناطق. لهذا الغرض، أجرى أطباء حقوق الإنسان في عام ١٩٩٧ معاينة طبية شرعية أولية. وفي آذار/مارس ٢٠٠٢، أُنجزت دراسة أولية قصيرة الأمد عن انتهاكات سابقة لحقوق الإنسان، اشترك في التكليف بإعدادها وحدة التنسيق للأمم المتحدة/مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الصومال والمفوضية السامية لحقوق الإنسان. وقد وسع هذا المشروع بتمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ليشمل مناطق جنوب الصومال وارتقب إنجازه بحلول نهاية شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وجّه الخبير رسالة إلى الأمين العام، يحثه فيها على "تقديم اقتراح إلى مجلس الأمن بشأن إنشاء لجنة خبراء للتحقيق في فظائع قيل إنها ارتُكبت في الصومال من قبل، لينظر فيه المجلس"، ويواصل الخبير مساعيه من أجل تحقيق ذلك. فإن تناول انتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة التي حدثت من قبل ويتواصل حدوثها في الوقت الراهن هو أمر ذو أهمية حيوية لمستقبل الصومال السياسي. ولا يمكن تحقيق سلام دائم يبنى على أساس الإفلات من العقاب، ومن الأهمية بمكان أن يتجاوز الصوماليون المهاترات القبلية ويسعون نحو تقنين المساءلة الجنائية الفردية. ويجب الاعتراف بضحايا الاعتداءات وبذويهم وأن توفر لهم سبل الانتصاف الملائمة.

ثالثاً – انتهاكات حقوق الإنسان خلال الفترة المشمولة بالتقرير

الحق في الحياة

١٣- يُنتهك مراراً الحق في الحياة في الصومال. وتفيد التقارير الأمنية بمقتل عدد يُقدّر بـ ٤٨٨ شخصاً حتى نهاية شهر آب/أغسطس ٢٠٠٢ في نزاع بين الفصائل أو بين القبائل.

١٤- وعلم الخبير بمقتل عدد يُقدّر بـ ٤٠ شخصاً وجرح ٦٠ آخرين، في شهر كانون الثاني/يناير، في قتال اندلع بين القبائل في منطقة مودوغ الواقعة في وسط الصومال، وزُعم بأن هذا القتال يعزى إلى حوادث قتل للثأر وقد تصاعدت حدته بسبب شُح المياه والمراعي في المنطقة. وأفادت التقارير بأن العنف قد شرّد المئات من العائلات. كما أفادت بمقتل بضعة عشر شخصاً خلال شهر أيار/مايو في قتال نشب بين القبائل في وسط إقليم شابيليه الواقع في جنوب وسط الصومال بسبب نزاع على سلطة "حاكم" الإقليم.

١٥- وأفادت التقارير بوقوع عدد من حوادث القتال العنيف في باريديريه الواقعة في منطقة الجنوب الغربي بين قوات تحالف وادي جوبا ومجموعات أخرى موالية للحكومة الوطنية الانتقالية وبين تلك المتعاطفة مع المجلس الصومالي للمصالحة والإنماء، وهو تجمّع لفصائل الجنوب المعارضة لحكومة الصومال الوطنية الانتقالية. وأسفر القتال حتى منتصف شهر شباط/فبراير عن مقتل ١٨ شخصاً، من ضمنهم مدنيان وجرح العشرات، في حين أسفر حتى نهاية شهر/شباط فبراير عن مقتل ٤٠ شخصاً وجرح ٥٠ آخرين بعدما تجدد القتال. كما أفادت التقارير بأن العشرات لقوا حتفهم في القتال الذي استمر حتى نهاية شهر آذار/مارس. كما أفادت التقارير بفرار آلاف الأشخاص من منازلهم.

١٦- ووصلت إلى الخبير تقارير عن تجدُّد القتال منذ تموز/يوليه بين أفراد جيش الرحانوين للمقاومة، الذي يسيطر على إقليمي باي وباكول الواقعين في جنوب غرب الصومال، وزُعم أن القتال قد اندلع بسبب صراعات سياسية بين قائد جيش الرحانوين للمقاومة، حسن محمد نور شتيغادود، ونائبيه، شيخ آدن مدوبي ومحمد إبراهيم حبصودي، وأسفر القتال عن عدد يُقدّر بـ ١٠٠ شخص، وخلّف أكثر من ٢٠٠ جريح.

١٧- والوضع في مقديشو خطير على وجه التحديد. ففي ٢٢ شباط/فبراير، قُتل عامل سويسري من عمّال المساعدة الإنسانية في مدينة ماركا التي تبعد ١٠٠ كيلومتر عن جنوب مقديشو. وفي ٢٥ شباط/فبراير، خلّف القتال الذي نشب في مقاطعة مدينا جنوب غرب مقديشو ١٢ قتيلاً وعددا آخر غير معروف من الجرحى. وأفادت التقارير بأن النزاع نشب بين مليشيات موالية لقائد فصيلة مقديشو موسى سودي يلحو وأتباع عمر محمود محمد فينيش (Finish)، نائبه السابق. ويلحو هو قائد المؤتمر الصومالي المتحد/تحالف الإنقاذ الصومالي وأحد

كبار أعضاء المجلس الصومالي للمصالحة والإنماء، في حين انضم فينيش إلى الفصائل التي وقّعت، في العام الماضي، على اتفاق سلام مع الحكومة الوطنية الانتقالية في مدينة ناكورو الكينية، ويُعد الآن حليفاً للحكومة الوطنية الانتقالية. وقد اندلعت اشتباكات بين المتنافسين، مرة أخرى، في شهر تموز/يوليه، قبل محادثات السلام المقترح عقدها في نيروبي، فخلفت ٣٠ قتيلا و٥٠ جريحاً.

١٨- وعلم الخبير في أواخر شهر أيار/مايو أن قتالاً عنيفاً اندلع في مقديشو أسفر عن مقتل ٦٠ شخصاً وجرح أكثر من ١٠٠ آخرين، قيل إن معظمهم لم يكونوا من المقاتلين، وعندما شنت الميليشيات الموالية لمحمد حبيب بدعم من قوات قائد الفصيلة موسى سودي يلحو، وهما عضوان في المجلس الصومالي للمصالحة والإنماء، هجوماً على مترل ضاهر شيخ دياح، وزير الداخلية في الحكومة الوطنية الانتقالية. وأفادت التقارير بأن القتال شرد آلاف الأسر، لا سيما في شمال مقديشو. كما أفادت بتجدد القتال في وسط شابيليه، مخلفاً ٢٠ ضحية في اشتباكات اندلعت بين القبائل للغرض ذاته، واستؤنف القتال مجددا في أوائل شهر أيلول/سبتمبر، مسفراً عن مقتل ١٥ شخصاً وجرح ٣٠ آخرين خلال يومين من القتال في شمال مقديشو.

١٩- وتجدر الإشارة، في هذا الصدد، إلى أن الحكومة الوطنية الانتقالية أصدرت، في كانون الثاني/يناير، أمراً بمنع حمل السلاح في شوارع مقديشو في المناطق الخاضعة لسيطرتها. وتلا ذلك نداء وجهته الحكومة الوطنية الانتقالية في شهر تموز/يوليه لنشر قوات أجنبية تساعد في عملية نزع سلاح الميليشيات المسلحة وتسريح أفرادها. ويوجد، وفقاً لمصادر الأمم المتحدة، ما يقرب من ١٠ ٠٠٠ رجل في المدينة مجندين في هذه الميليشيات.

٢٠- واستُرعي انتباه الخبير إلى بضعة تقارير متناقضة فيما يتعلق بالخسائر التي ألمت بالميليشيا وبالمدنيين معاً إبان النزاع الذي اندلع في "أرض بونت" وتمثل في اشتباكات متقطعة على مدى بضعة أشهر. وتتباين التقديرات بشأن أولئك القتلى، من المقاتلين وغير المقاتلين معاً، بين ٥٠ و١٢٠ شخصاً وبشأن أولئك المصابين بين ١٠٠ و١٥٠ شخصاً. كما أُبلغ الخبير، في ١٧ آب/أغسطس، بمقتل أحد كبار الشيوخ هو السلطان أحمد محمود محمد ، في مقاطعة "بلاد بونت"، على أيدي قوات أمن "بلاد بونت" في ظروف غامضة.

٢١- وكانت السفن التجارية تحتجز من حين لآخر في الصومال لأسباب سياسية أو بهدف الحصول على الفدية. ووردت تقارير، في منتصف شهر آب/أغسطس، تفيد باختطاف الميليشيا لناقلة نفط تحمل علم كوريا الشمالية من الساحل الشمالي الشرقي للصومال وباحتجاز أفراد طاقمها من جانب مختطفيهم في قرية بريدة الساحلية.

هجمات مقصودة على موظفي الأمم المتحدة المعنيين بتقديم المساعدة الإنسانية

٢٢- تعرضت، في ٢ أيلول/سبتمبر، طائرة تقل منسق الأمم المتحدة المقيم المعني بالشؤون الإنسانية في الصومال، السيد ماكس غايلارد، لنيران ميليشيا محلية بينما كانت تستعد للإقلاع من مدينة غرباهاري في إقليم

جيدو، وزُعم أن هذا الاعتداء قد حدث بسبب خلاف على دفع رسوم الهبوط. لكن أحدا لم يُصب بأي أذى ولم تتعرض الطائرة لهذه النيران. وأعلنت الأمم المتحدة في اليوم التالي أنها أغلقت لفترة مؤقتة إقليم جيدو الواقع في جنوب غرب الصومال أمام طائرات الأمم المتحدة والموظفين الدوليين. وقد ظلت هذه القيود نافذة حتى موعد إعداد هذا التقرير.

خطف الرهائن

٢٣- ازداد عدد عمليات الخطف خلال الفترة المشمولة بالتقرير، التي غالباً ما اختارت ضحاياها من وسط رجال الأعمال والسياسيين والموظفين المحليين في المنظمات الإنسانية الدولية، لا سيما الموجودين منهم في مقديشو. فقد حدث، في عام ٢٠٠٢، أربع حالات اختطاف لموظفين محليين في الأمم المتحدة. وشملت هذه العمليات اختطاف موظف من منظمة الأمم المتحدة للطفولة في ٢٨ شباط/فبراير، في مقديشو، ثم أُطلق سراحه في ٤ آذار/مارس؛ واختطاف موظف في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في اليوم ذاته، في العاصمة، ثم أُطلق سراحه بعد شهر واحد؛ واختطاف موظف من الأمم المتحدة، في ٥ آب/أغسطس، يعمل في مقديشو في مشروع وطني لحساب وحدة تقييم الأمن الغذائي التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة، ثم أُطلق سراحه في ١٠ آب/أغسطس؛ واختطاف موظف آخر من موظفي منظمة الأغذية والزراعة في ٢٧ آب/أغسطس، ثم أطلق سراحه في ٤ أيلول/سبتمبر. كما أُفيد بأن قائد الفصيلة الصومالية العقيد عبد الرزاق اسحق بيحي أسرته القوات الموالية للمجلس الصومالي للمصالحة والإنماء في ١٥ أيار/مايو، في مدينة بولو حوا الحدودية الواقعة في جنوب غرب الصومال، عندما داهموا البلدة، ثم أطلق سراحه في ١٧ حزيران/يونيه.

النهب

٢٤- أفادت التقارير عن وقوع بضع عمليات سلب ونهب تواكب حدوثها في بعض الحالات مع انتهاء القتال.

تجنيد الأطفال دون سن الخامسة عشرة

٢٥- لا توجد أي إحصاءات بينة عن تجنيد الأطفال. ولئن ادُّعي أن الميليشيات في إقليمي "بلاد بونت" و"أرض الصومال" وفي الجنوب، لا سيما مقديشو، لم تقم بتجنيد الأطفال، فقد زُعم بأن الكثير من الأطفال ما زالوا يشكلون، على وجه التحديد، جزءا من الميليشيا المستقلة في مقديشو. وأفيد بأن معظمهم كان من الأولاد، ولم ينخرط سوى عدد ضئيل من الإناث في صفوف هذه الميليشيا. ويُجند الأطفال إما للقتال وإما لتقديم خدمات الدعم. أما في إقليم بلاد بونت، فقد لاحظ الخبير المستقل أن الأطفال دون سن السادسة عشرة كانوا أفراداً في قوات الشرطة الميدانية، الدرعويشتا، وهي قوات شرطة شبه عسكرية يستخدمها العقيد عبد الله يوسف لاستعادة السلطة.

الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي

٢٦- أفادت التقارير بأن العنف ضد النساء والفتيات، بما في ذلك الاغتصاب، هو ممارسة منتشرة في الصومال، ولا سيما في مخيمات المشردين، كما يمارس ضد نساء وفتيات القبائل المتنافسة وفئات الأقليات. وعلم الخبير بمزاعم عن قيام رجال الميليشيا بعملية اغتصاب في مخيمات المشردين داخلياً في مقاطعة "بلاد بونت"، وفي إطار العنف المترلي في مقاطعة "أرض الصومال".

الأقليات

٢٧- تفيد دراسة، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، أعدتها وحدة التنسيق للأمم المتحدة ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الصومال بشأن الأقليات في الصومال، "بأنه رغم أن عدد أفراد الأقليات الذين يعيشون في الصومال لم يتقرر بعد، تشير التقديرات إلى أنهم يشكلون ثلث مجموع سكان الصومال؛ أي حوالي مليوني شخص. وتشمل فئات الأقليات أقليات بانتو وبراوين والحمر وباجوني وميدغان وآيليه وغلاغالا وتومال وإيبير وغابويه. ولا تزال هذه الفئات تعيش في ظروف من الفقر المدقع وتعاني من أشكال عديدة من التمييز والاستبعاد [...]. وتعتبر فئات الأقليات هذه دون الآخرين، ولا تتمتع بحقوقها كاملة، ومن هنا عن وضعها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي المزري. وقد أدى الفصل الاجتماعي والحرمان الاقتصادي والمناورة السياسية إلى استبعاد فئات الأقليات بصورة منهجية من المناصب الحكومية العامة، والأقليات القليلة التي تبوأت مناصب لم يكن لديها السلطة للتحدث باسم جماعاتها. وإضافة إلى ذلك، فقد كانت تصادر بصورة منتظمة أراضي وممتلكات بعض الأقليات، ولا سيما البانتو وباجوني، بسبب هويتها الإثنية المميزة [...]." (الصفحة ٢).

٢٨- وتلقى أيضاً الخبير المستقل تقارير موثوقة تبين أن الفئات الصومالية المهيمنة تعتقد أن أفراد هذه الأقليات ليسوا سوى عبيد وكان أجدادهم من الرقيق. ولا يُسمح لهم بالعمل إلا في وظائف وضيعة مثل التدبير المترلي وحفر المراحيض وصناعة الأحذية وتصفيف الشعر وصنع الأدوات المعدنية. وقيل بأنه ما من سلطة محلية أو وكالة دولية توظف في الوقت الحاضر أي فرد من أفراد هذه الأقليات. ولا تعيش الأقليات الإثنية في أي منطقة جغرافية خاصة بها، بل هي في حالة تشتت داخل جماعات أخرى. ولا يُسمح لأفرادها بالزواج من أفراد القبائل النبيلة، ومحاولات الزواج القليلة بينهم قد باءت حكماً بالفشل.

الأوامر غير المشروعة بتشريد المدنيين

٢٩- يعد التشريد مشكلة من المشاكل الخطيرة في الصومال. وتشكل الأوامر غير المشروعة لتشريد المدنيين جريمة حرب. وكثيراً ما يطرد الصوماليون الموجودون في مناطق النزاع، كما ورد آنفاً، من أماكن إقامتهم الاعتيادية، أو يضطرون إلى الفرار بسبب النزاع. وفي هذا الصدد، يود الخبير المستقل أن يوجه الاهتمام إلى

المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتشرد الداخلي التي أعدها ممثل الأمين العام المعني بالمشردين داخلياً (E/CN.4/1998/53/Add.2، المرفق). ويجري في الفرع رابعاً أدناه تناول الوضع الحالي للمشردين داخلياً في الصومال بمزيد من التعمق.

إنكار الحق في محاكمة عادلة

٣٠- يود الخبير المستقل أن يركز على جريمة إنكار الحق في محاكمة عادلة المذكورة في المادة ٣ المشتركة بين اتفاقيات جنيف، فضلاً عن نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية الذي يعتبر "إصدار أحكام وتنفيذ إعدامات دون وجود حكم سابق صادر عن محكمة مشكلة تشكيلاً نظامياً تكفل جميع الضمانات القضائية "جريمة من جرائم الحرب".

٣١- وإن الإطار القانوني ضعيف وغير متسق في جميع أنحاء البلد. ورغم أنه تم إلى حد ما ضبط نظام المحاكم في إقليمي "أرض الصومال" و"بلاد بونت" وفي المناطق الواقعة تحت سيطرة الحكومة الوطنية الانتقالية ، فإن التحديات تكمن في تدني مستوى كفاءة الموظفين وفي انخفاض مرتباتهم (التي غالباً ما تكون أقل من ١٠ دولارات في الشهر للقاضي) وعدم توفير المعدات الأساسية والتدريب والمواد المرجعية، وعدم المساواة بين الجنسين وعدم المواءمة بين القوانين العلمانية والعرفية والإسلامية التي تطبق جميعها في مجالات متضاربة ومتداخلة. وبناء على ذلك، فإن هذه البيئة معرضة للفساد وانعدام الكفاءة إلى حد بعيد.

حرية الصحافة

٣٢- أفادت التقارير أن سلطات إقليم "بلاد بونت" عمدت، في أواخر شهر أيار/مايو، إلى سحب رخصة الشركة الصومالية للبث الإذاعي والتلفزيوني، التي تتخذ من بوساسو مقرا لها ، وذلك بناء على اتهامات مفادها أن هذه الشركة خرقت قوانين الصحافة المعمول بها في الإقليم. كما زعمت أن الشركة كانت مستهدفة، نظرا لانحيازها الواضح ضد زعيم إقليم بلاد تونت، العقيد عبد الله يوسف وتأييدها للحكومة المؤقتة في مقديشو ولجامع علي جامع، منافس عبد الله يوسف.

٣٣- وفي حزيران/يونيه، أصدرت السلطات في جمهورية "أرض الصومال" التي أعلنت استقلالها الذاتي قراراً يقضي بمنع إنشاء محطات إذاعية خاصة حتى يتسنى لها وضع قوانين تتعلق بالبث فيما ذكر. وأفيد بأن وزارة الإعلام قد أعلنت في بيان بأنه "لا يمكن الاستماع إلى أي إذاعة تبث على الهواء باستثناء راديو هرجيسة، الذي يعد الإذاعة الوطنية" نظراً "للخطر المحتمل" الذي قد تشكله العمليات المستقلة .

٣٤- وفي نهايـــة آب/أغسطس، حكمت إحدى محاكم هرجيسة، في إقليم "أرض الصومال"، بالسجن لأربعة أشهر على عبد الرحمن إسماعيل عمر، وهو محرر صحيفة *Wartire* التي تصدر يومياً في هرجيسة. فقد ثبتت عليه تهمة "نشر أنباء مظللة"، لكنه حصل فيما بعد على العفو بناء على طلب تقدم به الخبير المستقل أثناء زيارته.

٣٥- وفي أوائل شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، رفض عبد القاسم صلاح حسن، رئيس الحكومة الوطنية الانتقالية، الموافقة على قانون مثير للجدل خاص بوسائط الإعلام كان قد صدر عن الجمعيـــة الوطنية الانتقاليـــة. وأفـــيد بأن الصحفيين عمدوا إلى الإضراب احتجاجاً على ما يدعى "قانون الصحافة"، الذي صدر في نهاية شهر أيلـــول/ســـبتمبر. وقيل إن هذا القانون يقيد الأنشطة الصحفية ويجعل من غير المشروع تغطية المعلومات المتعلقة بأسرار الحكومة وانتقاد المسؤولين الحكوميين.

حقوق المرأة

٣٦- ما زالت المرأة ممثلة تمثيلاً ناقصاً إلى حد بعيد في الحياة السياسية في الصومال وما زالت تتمتع بمركز ثانوي. بيد أن تطورا إيجابيا حدث، في هذا الصدد، تمثل في تعيين إقليم "أرض الصومال" وزيرته الأولى في بداية هذا العام.

٣٧- ومـــا زال ختان الإناث يمارس على نطاق واسع تخضع لـــه ما يقرب من ٩٠ في المائة أو أكثر من عدد الإناث. كما ازداد عدد التقارير عن حوادث العنف المترلي، لا سيما في إقليم "أرض الصومال".

حقوق الطفل

٣٨- وفقاً لما أشير إليه أعلاه، فإن استخدام الأطفال كجنود هو ظاهرة مألوفة في الصومال. ورغم عدم توفر إحصـــاءات يمكـــن التحقق منها، فإن وجود الأطفال الجنود بين أفراد الميليشيات التابعة لكل من قادة الفصائل والسلطات يبدو جليا، لا سيما في جنوب البلاد.

٣٩- ويبلغ معدل التحاق الأطفال بالمدارس في الصومال نسبة تتراوح بين ١٣ و١٤ في المائة. ونظراً لانتشار الفقر في البلد، يبدو أن الكثير من الشباب تجتذبهم الفرص الاقتصادية وغيرها من الفرص التي تتوفر في حياة أفراد الميليشيا. وإضافة إلى ذلك، فقد بينت تقارير منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) أن نسبة ١٤,٩ في المائة من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٥ و١٤ عاماً يصنفون كأطفال عاملين، في الأعمال المترلية أساساً. كما وردت تقارير تفيد بازدياد عدد الجرائم التي ارتكبها الأحداث خلال الأعوام القليلة الماضية.

٤٠- ومـــع تدهور الشبكات الاجتماعية التقليدية، ازداد عدد الأطفال الذين تخلت عنهم أسرهم، وأصبحوا عرضة للجنوح والإيداع في مؤسسات. وأفيد بأن زيادة ملحوظة طرأت على عدد أطفال الشوارع في هرجيسة،

وصار الكثير منهم مشردين داخلياً، وغدا وضعهم ضعيفا خاصة بعدما فقدوا دعم القبيلة وهويتها، نظراً للوضع الثقافي. والتقى الخبير المستقل خلال إقامته في هرجيسة مجموعة من اليتامى الذين يواجهون هذا الوضع.

٤١- ولا تـــزال الممارســـة الصومالية، التي تتبع منذ أمد بعيد، وتتمثل في إيداع الأبوين لأطفالهم العاقين في الســـجن إلى أن يأمروا بإطلاق سراحهم، ممارسة قائمة. ورغم أن رئيس إقليم "أرض الصومال" المرحوم (إيغل) كان قد وعد بمنع هذه الممارسة قانوناً، فإن الخبير لم يتلق أي دليل على ذلك.

٤٢- وفي أيلـــول/ســـبتمبر ٢٠٠٢ حكمـــت إحدى محاكم هرجيسة، في "أرض الصومال"، على طفلين، في السادسة عشرة من العمر، بالموت لقتلهم طفلاً يبلغ السادسة عشرة من العمر. وبما أن هذا الحكم لم ينفذ، فقد طلبـــت الحكومـــة من المحكمة أن تعيد النظر في القضية. كما حكم على متهم ثالث في الثامنة عشرة من العمر بالسجن مدى الحياة.

٤٣- ولا يزال الأحداث المحكوم عليهم يقضون فترة سجنهم في زنزانات المجرمين البالغين. وتذكر السلطات في كـــل مـــن إقليمي "أرض الصومال" و"بلاد بونت" بأن افتقارها إلى الموارد يشكل عقبة تحول دون توفير مرافق مستقلة للأحداث.

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

٤٤- يعد الوضع الإنساني في الصومال من بين أسوأ الأوضاع في العالم. فقد قدر نداء عام ٢٠٠٢ الموحد من أجل الصومال أن ٤٥ امرأة تتوفى يوميا أثناء الولادة وأن طفلاً من أربعة أطفال يتوفى قبل أن يبلغ سن الخامسة. وإن تفشـــي الكوليرا يحدث كل عام، كما يزعم انتشار حمى كالا أزار ووادي ريفت. ولا تتوفر سوى إمكانية محدودة للحصول على خدمات الرعاية الصحية العامة الجيدة أو على مياه الشرب النقية أو المرافق الصحية.

٤٥- ويفيد تقرير صدر عن منظمة الأغذية والزراعة في أيار/مايو ٢٠٠٢ أنه رغم إنتاج الصومال لمحصول جيد من الحبوب، فإن النقص الشديد في الأغذية يهدد ما مجموعه ٠٠٠ ٥٠٠ شخص. والعوامل الهامة، في هذا الصدد، تمثلت في ضآلة المحصول الموسمي الرئيسي لعام ٢٠٠١ وفي حالات الجفاف المتعاقبة وانعدام الأمن وانخفاض إيرادات العملات الأجنبية بسبب حظر بيع المواشي الذي فرضته بعض دول الخليج على الصومال. وقيل إن ارتفاعا قد طرأ عـــلى أسعار المواد الغذائية في مقديشو، خلال شهري حزيران/يونيه وتموز/يوليه، نظراً لانعدام الأمن. وقد أعاق القـــتال الذي اندلع بين القبائل في وسط وجنوب الصومال حركة الأشخاص والسلع بين بيدوا، التي تعد المنطقة الرئيسية لإنتاج الأغذية، وجيدو الواقعة في الجنوب الغربي والعاصمة.

٤٦- وإن إغـــلاق الشركة المصرفية *"بركات"*، التي تتولى معظم الحوالات المالية الواردة إلى الصومال، سبب ضائقة شديدة لمئات الأسر التي تعتمد على تدفق المال من الخارج. وقد أمرت هيئات التنظيم في الولايات المتحدة بإغلاق الشركة المصرفية *بركات* لاشتباهها بإقامة علاقات مع *القاعدة*. وأفيد بأن الأمم المتحدة تدخلت لتحقيق تفـــاهم أفضـــل بين بعض الحكومات وشركات تحويل الأموال العاملة في الصومال. ومن المتوقع أن تفضي هذه الجهـــود إلى أن إضفاء طابع أكثر اتساماً بالرسمية والشفافية والتنظيم على شركات تحويل الأموال، مما يسهم في تخفيف آلام الأسر التي تعتمد على الحوالات المالية.

٤٧- وأعرب الخبير عن سروره لما علمه بشأن جهود الأمم المتحدة الدؤوبة الرامية إلى رفع الحظر عن تصدير الماشية الصومالية. وفي حين ساهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأغذية والزراعة في إعادة فتح كل من اليمن وعمان سوقها أمام اللحوم الواردة من مختلف مناطق الصومال، وذلك بتصرفيهما "ككفيلين" لسلامة هذه اللحوم، فقد وضعت تدابير طويلة الأمد لإنشاء نظام لإصدار الشهادات عهد به إلى شركة تتخذ من سويسرا مقراً لهـــا. بـــيد أن هذين البلدين لا يمثلان سوى ٣ في المائة من الأسواق، وسيكون من الضروري بذل مساع أخرى للتباحـــث مع حكومة المملكة العربية السعودية بشأن طلباتها المحددة لكي تسمح مجددا بدخول منتجات اللحوم الصومالية إلى الأسواق السعودية. كما التقى الخبير مع ممثلين من الحكومة السعودية، الذين بينوا أن الحكومة تعيد النظر جدياً بهذه المسألة.

٤٨- ومن المسائل التي شكلت كذلك قلقاً متزايداً خلال هذا العام مسألة تمثلت في ازدياد تقييد إمكانية إيصال المساعدة الإنسانية إلى الجماعات المستضعفة العالقة في النـــزاع. وقد أدى، بوجه خاص، ازدياد الجرائم، بما فيها عمليات الاختطاف التي أشير إليها أعلاه، إلى جعل ظروف العمل صعبة، إن لم تكن مستحيلة، وإلى وقف الأنشطة بصورة مؤقتة في منتصف شهر أيار/مايو. وقد أجبر القتال، الذي اندلع في بلدة بيدوا في الجنوب الغربي وفي إقليم "بـــلاد البونـــت"، الأمم المتحدة على إجلاء موظفيها بصفة مؤقتة، بينما حالت كذلك عملية زرع الألغام التي واكبت قتال القبائل في إقليم جيدو الذي أصابه الجفاف دون عبوره.

٤٩- ويعـــرب الخـــبير عن قلقه إزاء الظروف التي يساء فيها استغلال المياه والشواطئ الصومالية واستخدامها اســـتخداماً غير مشروع يتمثل بالمبالغة في صيد السمك وفي إغراق النفايات. وقد تدهورت هذه الحالة على مر الســـنوات العشر الماضية نظراً لغياب حكومة مركزية تتولى حراسة هذه الشواطئ وحمايتها. وكانت الآثار على سبل رزق الصيادين المحليين وعلى البيئة كثيرة. وارتئي أنه من الضروري أن يولى هذا الأمر اهتماماً دولياً جاداً.

رابعاً - المجتمع المدني

٥٠- من الواضح أن ما يبديه أفراد المجتمع المدني في الصومال من نشاط واهتمام ما زال يشجع الخبير على الاضطلاع بمهمته. وقد أعرب بصفة خاصة عن سروره لما أحرز من تقدم في مجال بناء القدرات، ولا سيما أثناء حلقة العمل التي عقدت في هرجيسة، في آب/أغسطس، وخصصت للمنظمات غير الحكومية العاملة في رصد حقوق الإنسان.

٥١- ومرة أخرى، كان المدافعون عن حقوق الإنسان يمثلون مصدر معلومات رئيسياً إبان زيارته. لكنه أشار إلى أن المدافعين عن حقوق الإنسان واجهوا عراقيل كبيرة فيما يتعلق بالصومال. وشملت هذه التحديات مغالاة السلطات في فرض الضوابط وفي تقييد القدرات وعدم توفير التمويل الكافي وعدم الانفتاح على العالم الخارجي. وقد لمس الخبير هذه العوامل بشكل خاص أثناء زيارته إلى "بلاد بونت" حيث كانت القوانين الخاصة بالتسجيل تنفذ، ضمن أمور أخرى، تنفيذاً صارماً. لذا، يوصي الخبير السلطات وكذلك الجهات المانحة ووكالات الأمم المتحدة بأن تعزز الدعم الذي تقدمه إلى المدافعين عن حقوق الإنسان.

٥٢- ويود الخبير أن يعرب عن أسفه إزاء الجريمة المأساوية التي ارتكبت بحق السيدة ستارلين أروش، وهي مدافعة صومالية عن حقوق الإنسان، قيل إنها قتلت، في كينيا، في شهر تشرين الثاني/نوفمبر، على أيدي لصوص مسلحين بينما كانت تستعد للمشاركة في محادثات السلام.

خامساً- اللاجئون والمشردون داخلياً

٥٣- التقى الخبير برئيس البرنامج في مكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في نيروبي، السيد هنريسون، الذي صرح بأن حقوق الطفل وحقوق المرأة هي عناصر رئيسية من عناصر السياسة التي تتبعها منظمته. وبيَّن الوضع السائد فيما يتعلق بمعدل الأشخاص العائدين إلى الوطن من البلدان المجاورة كاليمن وكينيا وجيبوتي وإثيوبيا، ولاحظ أن المخيمات في البلدين الأخيرين بدأت تُغلق نتيجة معدلات العودة إلى الوطن، وهي، على التوالي، ٥٠٠ ٤ نسمة و٠٠٠ ٥ نسمة شهرياً. وبيَّن أنه لا توجد عودة قسرية إلى الوطن. ولم تكن برامج إعادة الإدماج تطبق في ذاك الوقت إلا في "أرض الصومال" وكانت تشمل مشاريع لبناء المدارس بل ولبناء مخافر الشرطة أيضاً، بينما كانت وكالات أخرى من وكالات الأمم المتحدة تتولى مسؤولية توفير خدمات الصيانة. وكذلك لاحظ السيد هنريسون أنه لا توجد أي برامج مخصصة للأشخاص الذين صنفتهم الإدارة في عداد "اللاجئين" نظراً إلى أن "أرض الصومال" لم تكن قد حظيت بالاعتراف كدولة مستقلة، ولكنه أضاف أنه يؤمل في أن توفر لهؤلاء الأشخاص المساعدة إلى حد ما عن طريق مشاريع اللاجئين المجتمعية.

٥٤- وأفاد التقرير المشترك المقدم من وحدة التنسيق للأمم المتحدة/مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الصومال بشأن الأشخاص المشردين داخلياً في الصومال في عام ٢٠٠٢، "بأن ٣٥٠ ٠٠٠ نسمة على وجه التقدير من بين سكان البلد البالغ عددهم ٧ ملايين نسمة، هم من المشردين داخلياً وهم يعانون، نتيجة دوام النزاعات وعدم الاستقرار، من الفقر الذي غالباً ما تضاف إليه آثار الجفاف الذي يؤدي إلى تشرد السكان الجماعي. ذلك بالإضافة إلى أن المشردين داخلياً فقدوا الجزء الأكبر مما لديهم من أصول وسبل الرزق، بما فيها الماشية والأرض، ولا تتاح لهم إلا إمكانيات قليلة للحصول على عمل مستقر [...]. وجدير بالذكر أن المشردين داخلياً يشكلون زهاء النصف من عدد السكان الصوماليين المقدَّر ب٧٥٠ ٠٠٠ نسمة وهم يعيشون في حالة عوز مزمن للمساعدة الإنسانية". وأضاف أن الظروف المعيشية القاسية للعديد من العائدين في المنطقة الشمالية الغربية هي ظروف شبيهة بصفة عامة بظروف المشردين داخلياً. ويعاني العائدون كما يعاني المشردون داخلياً من قلة الإمكانيات المتاحة لهم للحصول على الخدمات الأساسية والاستفادة من فرص العمل في مناطق إعادة التوطين الرئيسية. ولكن تبين الدراسات أنه حيثما كان المشردون داخلياً يعيشون مع العائدين في نفس المراكز الحضرية مثل هرجيسة كان المشردون داخلياً هم أضعف الفئات مع الأقليات. وهم يتخلفون دائماً وراء المجتمعات الأخرى من حيث مؤشرات الفقر والفرص المتاحة.

٥٥- ولقد تم أيضاً الوصل بين ذلك وبين مركز الأقلية للعديد من المشردين داخلياً الذين أفادت التقارير بأن مجموعات مهيمنة أخرجتهم من أراضيهم وعرضتهم لظلم كبير عقب نشوب الحرب الأهلية في عام ١٩٩١. ولوحظ بالإضافة إلى ذلك أن اللاجئين يستفيدون من حماية أكبر بكثير مما يوفر للمشردين داخلياً إذ تشرف مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على اللاجئين وتعترف بعض السلطات، كما في "أرض الصومال"، بحقوق العائدين. ولقد أصبحت صكوك دولية أخرى من صكوك الحماية غير مجدية أمام هيمنة زعماء الفصائل وضعف الإدارات.

٥٦- وقام الخبير في ٣٠ آب/أغسطس بزيارة مخيم بقولكا "Boqolka Bush" المخصص للمشردين داخلياً. وكانت الظروف السائدة سيئة للغاية ولربما إلى درجة غير لائقة ليسكنها البشر، فكانت إمكانية الحصول على المياه، والمرافق الصحية، والمأوى، والتعليم، أو الحماية من الأنشطة الجنائية، غير كافية فيها أو منعدمة. وكان المشردون داخلياً يعيشون في غرف لا تتجاوز أبعادها مترين بمترين وكان يطلب إليهم تسديد مبلغ لاستئجارها؛ وكان المالك يقفل أبواب المراحيض التي بنتها اليونيسيف، وذلك لعدم تمكُّن المستأجرين من دفع رسوم الاستخدام على نحو ما أفادت به التقارير. ووردت إلى الخبير ادعاءات، أيضاً، بأن رجال المليشيات المحلية يقومون باعتداءات جنسية. ووصف بعض الأشخاص وضع المشردين داخلياً بأن جذوره تكمن في مسألة الحق في الأرض، نظراً إلى قلة مساحة الأراضي العامة المتوافرة التي يمكن للدولة أن تعيد توزيعها على المشردين. وأفادت التقارير بأن حريقاً مجهول المنشأ اجتاح المخيم يوم ٣ أيلول/سبتمبر عقب زيارة الخبير بفترة قصيرة من الزمن ودمر الممتلكات الشخصية والأدوات المترلية لحوالي ٤٠٠ أسرة.

سادساً- الزيارات الميدانية

ألف- زيارة إلى بوساسو

٥٧- زار الخبير المستقل بوساسو في "بلاد بونت" في الفترة من ٢٩ إلى ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٢. ولقد كانت "بلاد بونت" الواقعة في شمال شرقي الصومال والتي تميزت سابقاً باستتباب السلم نسبياً فيها، ساحة عمليات عنيفة للغاية خلال فترة الأزمة الدستورية. وأصبح الخلاف الدائر حول زعامة "بلاد بونت" صريحاً أكثر فأكثر اعتباراً من شهر حزيران/يونيه ٢٠٠١ عندما ادعى السيد عبد الله يوسف الذي انتهت فترة ولايته في ذاك التاريخ، أن البرلمان مدد فترة تلك الولاية. ورفض عدد من زعماء"بلاد بونت" التقليديين الذين اجتمعوا في شهر تموز/يوليه ٢٠٠١، طلبه بتمديد فترة الولاية وعينوا يوسف حاجي نور، وزير العدل السابق، "رئيساً بالنيابة" ريثما يتم انتخاب إدارة جديدة. وقام الشيوخ، من ثم، بعقد مؤتمر عام في شهر آب/أغسطس، وانتخبوا في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ جامع علي جامع لفترة ولاية مدتها ثلاثة أعوام. ونتيجة لذلك، نشبت بين الحين والآخر على مر الأشهر التالية معارك للفوز بالرئاسة. وبينما كان يوجد تفاوت كبير في التقارير فيما يتعلق بمدى النزاع وأثره، كانت أكثر الادعاءات تماسكاً وموثوقية تفيد بأن ٥٠ شخصاً من المحاربين والمدنيين قتلوا وأصيب ١٥٠ شخصاً آخر بجروح. وكانت المدينة وقت زيارة الخبير المستقل هادئة ولكنها متوترة.

٥٨- والتقى الخبير برئيس "بلاد بونت"، السيد عبد الله يوسف أحمد، في ثلاث مناسبات، أي مرة واحدة في كل يوم من أيام البعثة. وأعلن الرئيس في الاجتماع الأول أنه سيمنح البعثة حرية الوصول إلى أي منطقة، في "بلاد بونت". وتم إنشاء لجنة وزراء لتيسير مهام البعثة.

٥٩- وطلب الخبير، أثناء زيارته الأولى للرئيس، الإفراج عن الأشخاص المعتقلين بدون توجيه تهمة إليهم أو المعتقلين لأسباب سياسية. ورُفض له هذا الطلب في البداية ولكن الرئيس لبى طلباً قُدم إليه في الزيارة الثانية للسماح للفريق بمقابلة المعتقلين في مخفر الشرطة على انفراد. وجمع الخبير أسماء المعتقلين السياسيين وغيرهم من المعتقلين أثناء إقامته. وفي صباح يوم ٣١ آب/أغسطس أُخرِج خمسة رجال، أطلع الخبير على هويتهم، من مكان اعتقالهم في مخفر الشرطة ليفرج عنهم الرئيس رسمياً بحضور البعثة. وكان من بينهم بعض الناشطين في مجال حقوق الإنسان.

٦٠- وقامت البعثة بزيارة الدورات التدريبية الجارية الموفرة للشرطة في غاياتي هول (Ga'ayte Hall) في بوساسو. وكان المنهج يشمل بنود حقوق الإنسان كما كان يوجد عدد قليل من النساء بين الطلاب. وقد كرس أحد الصفوف لتعليم المبادئ الأساسية للقراءة والكتابة لتمكين المرشحين الأقل تعليماً من المشاركة.

٦١- وقـــابل الخـــبير رؤساء وكالات الأمم المتحدة في بوساسو. وأعرب بعضهم عن إحباطهم أمام التأخير المســـجل في تنفيذ البرامج بسبب العنف والتوترات المتزايدة في المنطقة والتي أدت إلى إجلاء الموظفين الدوليين في ثلاث مناسبات. وشملت المشاريع المتأثرة المشاريع المخصصة لإعادة اللاجئين إلى وطنهم ولتوزيع الأغذية والتعليم. ولكن استمرت البرامج الصحية كبرامج التحصين دون تأثر.

٦٢- وكذلك التقى الخبير بالمنظمات غير الحكومية الدولية العاملة في "بلاد بونت". وأُبلغ بأن رجال الشرطة داهمـــوا في ٢٣ آب/أغسطس مكاتب منظمة "Ocean Training and Promotion" التي أفادت التقارير بأن مديرها من الناشـــطين في مجـــال حقوق الإنسان، وأوقفوا ستة أشخاص. وأفرج، في وقت لاحق، عن جميع هؤلاء الأشخاص ريثما تجرى تحقيقات إضافية. وادعت السلطات أن التوقيف يعود إلى كون المنظمة غير مسجلة على النحو المناسب.

٦٣- وعقِـــد اجتماع بين الخبير واللجنة المنشأة لتيسير مهام البعثة. وقام الجميع بمناقشة الادعاءات المقدمة إلى الخبير بشأن انتهاكات حقوق الإنسان وذلك بغية تناول المسائل المثيرة للقلق. وادعت السلطات أنها لم تلجأ إلى الاعـــتقال التعســـفي وأنها أغلقت محطة إذاعية كبيرة بداعي انتمائها إلى إحدى العشائر. وبررت اللجنة توقيف أعضاء المنظمة المذكورة بداعي أنها لم تكن مسجلة حسب القانون وكذلك لأنه زُعم أنها تعمل كعنصر من عناصر شـــبكة سياسية وسرية. ولاحظت اللجنة بالإضافة إلى ذلك أن ثلاثة أشخاص من بين المعتقلين في مخفر الشرطة كانوا متهمين بانتهاك أمن الدولة.

٦٤- والتقى الخبير في بوساسو بالمنظمات غير الحكومية المحلية. ولاحظ البعض أن شروط التسجيل كانت غير متماسكة وتتغير بتغير الإدارات مما أعاق جدواها. وأطلعت هذه المنظمات البعثة على كل ما لديها من معلومات بخصوص أوضاع حقوق الإنسان في بوساسو.

٦٥- وزار الخبير مستشفى بوساسو برفقة اللجنة المكلفة بمساعدة البعثة. وقابل الفريق مرضى مصابين بإصابات بسيطة وأُبلغ بأن الأشخاص وسجناء الحرب المصابين بجروح بالغة نقلوا إلى دبي. وكذلك زار الفريق مخفر الشرطة الذي اصْطُحِبَ فيه إلى غرفة احتجاز السجناء. ولم يلب طلب البعثة المتكرر بالاجتماع على انفراد بالسجناء، مما دفعها إلى رفض مواصلة الزيارة المخططة إلى سجن بوساسو المركزي. وأفادت مصادر موثوقة من مصادر حقوق الإنســـان في بوساسو الخبير المستقل بأن أعضاء اللجنة تعمدوا عدم أخذه لزيارة فرع المستشفى الذي يوجد فيه الأشخاص المصابون بأخطر الإصابات. وادعت نفس المصادر أيضاً أن الأشخاص المصابين بإصابات بالغة من بين أفـــراد فصائل عبد الله يوسف نقلوا إلى دبي بينما بقي المنتمون إلى المعارضة في المستشفيات المحلية التي تفتقر إلى المرافق الطبية الأساسية. ولم يُتَمَكَّن من التثبت من تلك الإفادات.

٦٦- وتحدث الخبير مع أعضاء من "بعثة بلاد بونت للسلام"، أيضاً، وهي مجموعة أنشئت للتوسط بين الطرفين المتنازعين وتعبئة المجتمع المدني. وشملت جهودهم في هذا الصدد تنظيم حلقة عمل في نيروبي بتاريخ ١٤ آذار/مارس برعاية منظمة غير حكومية سويدية تعرف بدياكونيا، وذلك بغية معالجة الأزمة وتوفير محفل للمجتمع المدني يروج فيه خلال الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ آذار/مارس ثقافة السلام. وأعرب أعضاء المجموعة، بعد الاعتراف بإخفاقهم في منع نشوب مواجهة عسكرية إضافية، عن عزمهم على مواصلة العمل مع الشيوخ ومع المجتمع المدني للتشجيع على إيجاد حلول سلمية لتلك المسائل. وتعمل المجموعة على أساس التطوع وهي تتألف الآن من ١١ عضواً.

٦٧- واسترعي انتباه الخبير، أثناء البعثة، إلى ادعاء أفاد بأن سلطات "بلاد بونت" قامت بتوقيف وترحيل رجُلين أحدهما فلسطيني والآخر سوري. وبدت المعلومات الواردة من مصادر موثوقة وكأنها تؤكد هذا الإدعاء ولكن لم يقدم أي سبب واضح يمكن التحقق منه لتبرير هذا الإجراء. ولم تقدم السلطات أي معلومات إضافية عندما طرح الموضوع عليها. وقيل إن سلطات "بلاد بونت" سلّمت الرجلين إلى رعايا أجانب وإنهما نقلا بالطائرة إلى إثيوبيا. والتقى الخبير بابن أحد الرجلين الذي أبلغه بأن الأسرة غادرت بوساسو وأنها لم تستلم أي معلومات إضافية بخصوص والده. وأثار الخبير المستقل المسألة، في نيروبي، مع أحد ممثلي الولايات المتحدة الذي وعد بالنظر في الموضوع لأنه ادُّعيَ أن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لها، نوعاً ما، ضلع فيه. وبعد أن غادر الخبير البلد بأسبوعين اتصل به أحد الرجلين الذي كان قد عاد إلى بوساسو حينذاك وطلب مساعدة الخبير على الحصول على جواز سفر لأنه كان قد أضاع جواز سفره في إثيوبيا. وادعى الرجل أنه نقل إلى إثيوبيا حيث استجوبته المخابرات الإثيوبية والأمريكية وأفرجت عنه إذ لم تجد ما يورطه. وتمكن الرجل من الحصول على جواز سفر جديد من سفارة في الإمارات العربية المتحدة وغادر البلد. وأفادت التقارير بأنه تم الإفراج عن الرجل الآخر قبل بضعة أيام من ذلك.

باء- زيارة "أرض الصومال"

٦٨- تمت زيارة هرجيسة في "أرض الصومال" على مرحلتين، بدأت أولاهما في ٢٦ آب/أغسطس عندما توجهت البعثة إلى بوساسو، وبدأت المرحلة الثانية في طريق العودة، خلال الفترة بين ٣١ آب/أغسطس و٢ أيلول/سبتمبر.

٦٩- وكانت "أرض الصومال" الواقعة في الشمال الغربي قد حافظت على الهدوء وعلى سلم نسبي خلال السنة المنصرمة. وكان ذلك ملموساً لا سيما في الفترة التي أعقبت وفاة الرئيس السابق عقال في أوائل شهر أيار/مايو ٢٠٠٢، عندما طرحت فكرتان متعارضتان بشأن كيفية المضي قدماً بالأمور. فأعضاء مجلس "غورتي" كانوا يعتقدون فيما ذكر بأن "أرض الصومال" ديموقراطية دستورية ذات نظام متعدد الأحزاب وأنه ينبغي بناء عليه أن يجري البلد انتخابات متعددة الأحزاب، في حين كان شيوخ المعارضة يؤكدون أن "أرض الصومال" ليست جاهزة لإجراء انتخابات وأنه يجب، بناء عليه، أن يُعقد مؤتمر وطني يجمع كافة العشائر للتوصل إلى قرار بشأن كيفية المضي قدماً. وباشر الرئيس بالنيابة السيد ضاهر ريالي كاهن الحوار بين فئتي السلاطين - الشيوخ الأقدمين

والشـــيوخ التقليديين – بغية تسوية الخلافات بين الشيوخ المناصرين للإدارة ونظرائهم في المعارضة. وتقرر إجراء انتخابات محلية بتاريخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ وإجراء انتخابات رئاسية في شهر شباط/فبراير ٢٠٠٣. وأتـــاح ذلـــك بيـــئة ملائمة لتوسيع التجارة والتعمير والتطوير السياسي. وتجلى أيضا عدد من مراكز التدريب والمدارس الفنية المهنية.

٧٠- والتقـــت البعـــثة يوم ٢٦ آب/أغسطس بالوزيرة المعنية بالنهوض بالأسرة والشؤون الاجتماعية. وتعتبر السيدة إدنا عدان الوزيرة الأولى التي عيّنتها إدارة "أرض الصومال" وهي مسؤولة عن الدفاع عن المسائل المتعلقة بالتنمـــية الاجتماعـــية والمســـائل الجنسانية. وبينت الوزيرة أن المشاكل الاجتماعية الرئيسية المواجهة في "أرض الصومال" تعود في رأيها إلى الفقر والبطالة وقلة الفرص المتاحة للنساء نسبياً وإلى انتشار استخدام القات وهو من المخـــدرات الخفيفة. واسترعت الانتباه أيضا إلى أن الدراسات التي أنجزتها الوكالة الألمانية للتعاون التقني، وهي منظمة غير حكومية ألمانية، والتي أنجزها البرنامج النفساني-الاجتماعي التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بيّنت أن ٤٠ في المائـــة و٢٧ في المائـــة من الرجال في أرض الصومال يعانون، على التوالي، من شكل أو من آخر من الأمراض العقلية. وبيّنت الوزيرة أن الوضع يمكن أن يُعزى إلى حالات العنف المترلي التي يقال إنها تزداد. وصرحت بـــأن مســـألة تشويه أعضاء الإناث التناسلية هي من المواضيع التي تثير قلقاً بالغاً منذ أمد طويل والتي ما انفكت تكافحها بشدة ولا سيما بتوعية المجتمع.

٧١- وكذلك، التقى الخبير بأربعة من اليتامى المراهقين بناء على طلبهم. وكانت غاية الشباب استشارة الخبير وطلـــب مساعدته بشأن كيفية إعالتهم بعد خروجهم من دار الأيتام، إذ لم يكونوا منتمين إلى أي عشيرة أو أي جهة أخرى يمكن أن تعيلهم. وقال هؤلاء إن دار الأيتام التي كانوا يعيشون فيها تأوي عدداً يتراوح بين ٣٠٠ و ٤٠٠ يتـــيم، ٢٠ من بينهم تقريبا يطلبون التدريب للتمكن من الحصول على عمل بعد مغادرة دار الأيتام. ولا تتوافر لهم فرص من هذا القبيل الآن على ما يبدو. وبيّنت البعثة أنها ستثير مسألة البرامج التي يمكن أن تقدم لمثل تلك الحالات مع اليونيسيف وسلطات "أرض الصومال" والمجتمع الدولي إجمالاً.

٧٢- والتقت البعثة بممثلة عن منظمة غير حكومية في "بلاد بونت"، وقدمت هذه الممثلة للبعثة معلومات بشأن الأحداث التي اكتنفت "بلاد بونت" مطالبة عبدالله يوسف بالرئاسة من جديد. وأشارت إلى مقتل أحد السلاطين المزعوم على أيدي قوات عبدالله يوسف، وادّعت أيضا أن مكتبها تعرض للهجوم في ثلاث مناسبات. ولم يُتمكن من التثبت من تلك التقارير.

٧٣- والتقى الخبير يوم ٣١ آب/أغسطس بالمنظمات غير الحكومية المحلية المعنية بحقوق الإنسان. وأثيرت، بين المواضيع المطروحة، ضرورة تعزيز الوعي بحقوق الإنسان وبناء قدرات المنظمات غير الحكومية على رصد حقوق الإنســـان. وكذلـــك ركـــزت هذه المنظمات على ضرورة إنشاء شبكات من المنظمات غير الحكومية. وأفادت

التقارير، فيما يتعلق بالسجون، بأن الأطفال والبالغين ما زالوا يحتجزون في نفس الزنزانات وأنه لا يوفر أي تدريب مهني في السجون. ولوحظ بصفة خاصة أن المشردين داخلياً يعتبرون كمجرمين وكعبء على المجتمع مما يثير توترات في المجتمع ويدفع إلى التمييز إلى حد كبير ضد هؤلاء الأشخاص. وكذلك أبلغت المجموعة بتوقيف وسجن عبد الرحمن إسماعيل عمر، محرر صحيفة Wartire اليومية الصادرة في مدينة هرجيسة، بتهمة "نشر أنباء مضللة".

٧٤- وأطلعت تقارير مباشرة وغير مباشرة الخبير على وجود حالات عنف مترلي خطيرة يُهدد فيها الأزواج زوجاتهم بالقتل أو يقتلوهن. ولم يكن يوجد وقت إجراء الزيارة أي مأوى يمكن فيه بكل مأمن استقبال النساء اللواتي تعرضن لإساءة المعاملة، ولكن اقترحت المنظمات غير الحكومية النسائية المحلية بذل جهود لإنشاء دور آمنة والدفاع عن تلك المسألة أمام السلطات. واقترح الخبير على بعض ممثلات تلك المنظمات غير الحكومية القيام، بالإضافة إلى ذلك، بإنشاء رابطات للمحاميات وللمحامين المدافعين عن حقوق الإنسان.

٧٥- والتقت البعثة بقائد شرطة هرجيسة الذي بين أنه توجد في جميع مخافر الشرطة شرطيات وأن عددهن الإجمالي يبلغ ٣٣٠ في جميع مناطق وأقاليم "أرض الصومال" وأن أغلبهن من النساء الأكبر سناً اللواتي كنّ يعملن تحت نظام سياد بري السابق. ويتم الآن تعيين ثلاثين امرأة من المتخرجات من المدرسة الثانوية ليرسلن إلى مركز تدريب الشرطة في منديرا. وأكد أن قوات الشرطة لا تلجأ إلى التعذيب. وقال، فيما يتعلق بادعاءات العنف المترلي، إن التقاليد الصومالية تجيز للأسر بأن تحل مكان الشرطة في مثل تلك القضايا وتتوسط بين الطرفين فلا تتحمل الشرطة مسؤوليتها. وأضاف أنه يجوز، أيضاً، إحالة القضايا على المحاكم العرفية لتتخذ الإجراء بشأنها. وبين أنه لا توجد أي قوانين ترغم النساء على العودة إلى أزواجهن الذين أساءوا معاملتهن. وأوصى الخبير بإنشاء وحدة خاصة تتناول مسألة العنف المترلي وطلب إلى الشرطة أن تتحلى بقدر أكبر من الموضوعية في معالجة التهم.

٧٦- والتقى الخبير بوزير الشؤون الخارجية الذي أعرب عن خيبة أمله إزاء الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة في "أرض الصومال" مؤكداً أنها لم تُنجز على الرغم من المبالغ الكبيرة الموفرة لها. وبيّن أنه لا يوجد تشاور كافٍ بين هيئات الأمم المتحدة، باستثناء منظمة الصحة العالمية واليونيسيف، وبين الإدارة.

٧٧- وكذلك التقى الخبير بوزير الداخلية الذي أعرب عن خيبة أمله إزاء المجتمع الدولي وبيّن أن أفضل مساعدة يمكن أن يقدمها المجتمع الدولي هي توفير أفرقة تقدم المشورة الفنية على الأجل القصير لكي تقوم الإدارة بإنجاز الإصلاحات اللازمة بنفسها فيما بعد. وبين أيضا أنه سيتم عقد انتخابات برلمانية بعد الانتخابات المحلية المزمع عقدها في "أرض الصومال" يوم ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر.

٧٨- والتقى فريق البعثة برئيس "أرض الصومال" بالنيابة، السيد ضاهر ريالي كاهن الذي تولى منصبه إثر وفاة الرئيس عقال في شهر أيار/مايو. وطلب الخبير منح العفو للمحرر المسجون بتهمة "نشر أنباء مضللة". وقال

الرئـــيس إنه سيولي المسألة بعض الاعتبار. ولاحظ، فيما يتعلق بمسألة الجهود المبذولة بشأن الحظر المفروض على الماشية، أن "أرض الصومال" تعمل مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تأمين مساعدة شركة SGS التي مقرها في سويسرا على التصديق على جودة اللحوم والماشية المنتجة في الصومال. وأعرب الخبير عن ارتياحه عندما علم أنه، استجابة لطلبه، تم، بعد اجتماعه بالرئيس بفترة وجيزة ، الإفراج عن المحرر الذي لم يقضِ إلاَّ ثلاثة أيام من الحكم الصادر عليه بالسجن لمدة شهر واحد.

٧٩- وتم، أثناء زيارة الخبير، عقد اجتماع مع وكالات الأمم المتحدة العاملة في "أرض الصومال". وأكد ممثل اليونيسيف، فيما يتعلق بالمشردين داخليا، أن أطفال هؤلاء الأشخاص مشمولون في برنامج التلقيح الخاص بالمنطقة ولكنهم لا يستفيدون من هذه الخدمة استفادة كافية. وأفادت الوكالات بأن بعض المدارس كانت مزودة ولكن السعر المطلوب كان باهظاً للغاية. وإن محاولات معالجة مشاكل الأشخاص المشردين داخلياً استتبعت عقد بضعة اجـــتماعات ومشاورات مع بعض فئات المجتمع المحلي، ولكن ساد شعور باللامبالاة والإحباط في المجتمعات وفي بعـــض الوكالات بسبب انعدام إجراءات المتابعة والبرمجة. وكان عدم اتخاذ المجتمع الدولي لأي إجراء يُعزى إلى تشدد الولايات المنظمية ولعدم توافر التمويل وعدم كفاية التنسيق مع الزملاء الموجودين في نيروبي. ورئي أن تعزيز التنسيق فيما بين مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية واليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد يكون مجديا ولا سيما لدى تناول ظروف الأشخاص المشردين داخلياً.

٨٠- وقـــابل الخبير المستقل ممثلين عن منظمة "رصد القرن" "Horn Watch " وهي منظمة غير حكومية محلية معنية بحقوق الإنسان، وقدم الممثلون معلومات بشأن وضع حقوق الإنسان في المنطقة كما قدموا تقريراً عن حلقة العمل الأخـــيرة التي عقدتها المنظمة في الفترة بين ٢١ و٢٥ آب/أغسطس برعاية حكومة الولايات المتحدة، وقد اشترك في هذه الحلقة أشخاص من مختلف أقاليم الصومال. وكان الهدف المنشود هو تعزيز رصد حقوق الإنسان وتقديم التقارير والتنسيق عـــلى مســـتوى البلد. وانتخب من هذه المجموعة سبعة مشتركين لتشكيل لجنة فنية لإقامة الشبكات وتقاسم المعلومات. وحثّ الخبير الممثلين على النظر، بالإضافة إلى ذلك، في إمكانية إنشاء خدمات معونة قانونية.

٨١- وكذلك التقى الخبير بأشخاص آخرين يحاولون تقديم معلومات بشأن الوضع في "بلاد بونت" بما يشمل تقـــديم تقارير غير متحقق منها عن معارك أسفرت عن إصابة ٤٠٠ شخص بجروح، وعن وجود مقابر جماعية، وأنشطة تضطلع بها السلطات لمناهضة الإرهاب.

سابعاً- عقد شراكات لتعزيز حقوق الإنسان في الصومال

٨٢- شُـــرع في تنفـــيذ مشـــروع التعاون التقني الأول لمفوضية حقوق الإنسان في الصومال في شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ بناء على توصية من المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في الصومال على النحو المبين

في تقريـــرها المقـــدم إلى لجنة حقوق الإنسان (E/CN.4/1998/96) في عام ١٩٩٨. وشملت أهدافه توفير الدعم للإدارات المحلية، وللمدافعين عن حقوق الإنسان، والمنظمات غير الحكومية والمجموعات النسائية، في إطار الأعمال الـــتي تـــنجزها وكالات الأمم المتحدة الأخرى العاملة في الصومال؛ ورصد انتهاكات حقوق الإنسان؛ وإدماج عناصر تتعلق بحقوق الإنسان في أعمال الوكالات المقيمة التابعة للأمم المتحدة.

٨٣- واضـــطلعت المفوضـــية في شهر نيسان/أبريل ٢٠٠١، استجابة لاقتراح مقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمـــائي، بمشـــروع جديد لإدماج حقوق الإنسان في أعمال وكالات الأمم المتحدة في الصومال، ولا سيما في أنشطة البرنامج الإنمائي المتصلة بالإدارة السديدة وسيادة القانون. وبناء عليه أعارت المفوضية البرنامج الإنمائي أحد كبار مستشاريها المعنيين بحقوق الإنسان، ليتولى مسؤولية إدماج حقوق الإنسان في أعمال وكالات الأمم المتحدة في الصومال وإسداء المشورة الفنية بشأن تنفيذ برنامج الحماية المدنية الصومالي التابع للبرنامج الإنمائي. كما أنه قـــدم الدعـــم للخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في الصومال. وتم تمديد فترة المشروع لغاية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ إلى حين توافر نتائج بعثة التقييم المخططة لأواخر شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢.

٨٤- وأيـــد الخبير المشروع المشترك بين المفوضية والبرنامج الإنمائي وطلب إلى لجنة حقوق الإنسان في دورتها الثامـــنة والخمســـين المعقودة في شهر نيسان/أبريل ٢٠٠٢ أن تقرر مواصلة التعاون التقني المقدم من المفوضية في الميدان. وكرر موقفه في رسائل تبادلها مع الشركاء في الميدان ومع مقر المفوضية في جنيف.

٨٥- والتقى الخبير في نيروبي بالممثل المقيم للبرنامج الإنمائي وبنائبه فعرضا ما تنجزه المنظمة من أعمال ولا سيما في قضايا حقوق الإنسان. وركزا على الصعوبات المواجهة نتيجة ازدياد عدم الاستقرار في الميدان، مما ضيَّق نطاق عملياتهما إلى حد كبير، وطلبا الدعم لتحسين الوضع. وتم إيلاء اهتمام متزايد في "أرض الصومال" لإعادة إدماج اللاجئين والمشردين داخلياً. وتم توفير دعم خاص، ولا سيما في مجال حقوق الإنسان، للتحقيق في الفظائع المرتكبة في الماضي ولتمويل مؤسسات حقوق الإنسان وتنفيذ برنامج الحماية المدنية الصومالي. وفي هذا الصدد صودفت عقبات كبيرة أدت إلى إرجاء الشروع في البرنامج إلى نهاية العام، وأولي اعتبار لاتباع نهج على مراحل في الأنشطة المقبلة. ولكن ركز الممثل المقيم والمدير القطري للبرنامج الإنمائي على ضرورة الحفاظ على وجود ميداني مستقل ومعزز لمفوضية حقوق الإنسان في الصومال.

٨٦- والـــتقى الخبير بممثلين عن منظمة دياكونيا أيضاً، وهي منظمة غير حكومية سويدية تقوم بتنفيذ برنامج الحماية المدنية الصومالي في "بلاد بونت". وأبلغ هؤلاء بالتقدم المحرز في مجال تدريب الشرطة والموظفين العاملين في مجـــال القانون والحراس في المحاكم وكذلك في مجال حلقات العمل المعقودة بالشراكة مع جمعية اهتمامات المرأة الصـــومالية. وشرع في تشييد المدارس أو إعادة بنائها. وكذلك قامت منظمة دياكونيا بوضع مسح للمنظمات المجتمعـــية في المـــنطقة. وأُبْلِغ الخبير، أيضاً، بأن المرحلة الأولى من مشروع الإسكان الذي قامت المنظمة بتنفيذه استكمل بعد بناء ٢٠٠ منزل تقريباً. وأعرب الخبير عن إعجابه الدائم بالنهج الذي اعتمدته منظمة دياكونيا وقال إنه ما زال يجد في النتائج الإيجابية المترتبة على المشروع في مجتمع "بلاد بونت" مبررات إضافية لتأييد المشروع.

٨٧- وشجع الخبير، في الاجتماعات التي عقدها مع الجهات المانحة في نيروبي، على مواصلة الدعم لأنشطة التعاون التقني المضطلع بها في مجال حقوق الإنسان، وبين أهمية وجود أفراد المجتمع المدني كشركاء في حماية حقوق الإنسان وتعزيزها. وأعربت بعض الجهات المانحة عن رأيها، في هذا الصدد، بأن الصعوبات المواجهة حالياً في التنفيذ ينبغي التصدي لها مع إمكانية النظر في أساليب جديدة. والتقت البعثة بالسفيرين المصري والإيطالي، أيضاً، فضلاً عن ممثلين عن سفارات الولايات المتحدة والسويد والمملكة العربية السعودية وعن الاتحاد الأوروبي.

٨٨- وتم، في اجتماع عقد مع رؤساء وكالات الأمم المتحدة بمناسبة زيارة الخبير، التركيز على المسائل المتصلة بحقوق الإنسان في برامج مختلف الوكالات. وفيما يتعلق باللاجئين، تم وصف الحق في الأرض بأنه مسألة أساسية تؤثر في ظروفهم مثلها مثل التمييز الشديد الذين يتعرضون له حسب ما أفادت به التقارير، وتم تناول تلك الانشغالات كجزء من نظام الرصد الذي يشمل الحقوق الاجتماعية والاقتصادية. وكان النهج الذي اتبعته وحدة التنسيق للأمم المتحدة يقضي بالاهتمام بالجماعات المستضعفة، فعقدت، بناء عليه، حلقة عمل للنظر في جملة أمور من بينها المسائل المتصلة بحماية الأشخاص المشردين داخلياً والأقليات. وكانت حقوق الطفل من المجالات المثيرة للقلق أيضاً ومن المتوقع أن تعيِّن اليونيسيف مسؤولاً عن حماية الطفل (يؤمل التمكن من النظر، في إطار آليات حقوق الإنسان، في قضية المسؤولية الفردية لزعماء الفصائل بغية مقاضاتهم خارج الصومال).

٨٩- والتقى الخبير بأحد ممثلي المنظمة النرويجية للمساعدة الشعبية التي تترأس اتحاد المنظمات غير الحكومية الدولي. وشملت المسائل الرئيسية المطروحة بشأن حقوق الإنسان ادعاءات بالفساد، وبالتمييز ضد مجموعات الأقليات، وبشأن توافر الأراضي للأشخاص المشردين داخلياً. وتم الإعراب عن القلق أيضاً لأن نهج الاستفادة من السلم الذي تتبعه المنظمات الدولية والذي يقضي بالسماح للمناطق التي تحقق حداً أدنى من الاستقرار باستضافة موظفين دوليين ومشاريع دولية، لم يأخذ في الاعتبار الواجب كيف يحقق هذا القدر من الاستقرار. واقترح أن يكون الاحتفال القادم بالذكرى العاشرة لنشر عملية الأمم المتحدة في الصومال، فرصة لإعطاء صورة جديدة أكثر إيجابية عن الصومال تقوم على أساس المسؤولية المجتمعية المعززة.

٩٠- والتقى فريق البعثة بأحد ممثلي مشروع المجتمعات التي مزقتها الحرب "War-torn Societies"، وهو شبه منظمة غير حكومية لها فروع في جميع أرجاء الصومال وتتناول مسائل تتعلق بالنزاع والصلح. وبيَّن أن البيئة السياسية المائعة ساعدت، في تقديره، على ازدياد الأنشطة والشبكات الإجرامية، وعززت، بالإضافة إلى ذلك، جماعات المليشيات، مما أدى إلى ازدياد عمليات الاختطاف فضلاً عن الاتجار بالمخدرات والأسلحة والأشخاص. وقال إن حكم القانون، في الجنوب، قائم إلى حد كبير على القانون العرفي ويسمح بتدخل شيوخ العشائر، بينما يطبق القانون العلماني في" أرض الصومال"، ولا تسري فيه الشريعة إلاَّ على قضايا الأحوال الشخصية. وبيَّن أنه لا يوجد في "بلاد بونت" مجلس للشيوخ مما يعزز دور جماعات *الاتحاد* الإسلامية المتطرفة. وقال إنه يجب، لدى تناول الفظائع التي زعم أنها ارتكبت في الماضي في مجال حقوق الإنسان، الاعتماد في النهج المتبع اعتماداً كبيراً على الفرق الذي يميز به الصوماليون بين حالات الوفاة الناجمة عن انتهاكات حقوق الإنسان وتلك الناجمة عن نتائج الحرب، وما إذا كان أفراد عملية الأمم المتحدة في الصومال معنيين بإجراءات المقاضاة. ولكن أكثر التدابير فعالية

لمعالجـــة انتهاكات حقوق الإنسان قد تكمن تحت الظروف الراهنة في التشجيع على المساءلة الفردية عن الجرائم بفرض عقوبات سديدة أو بمقاضاة المنتهكين أمام محاكم بلدان أخرى.

ثامناً- الاستنتاجات والتوصيات

٩١- أثيرت خلال البعثة التي أجراها الخبير مسائل أساسية عديدة من المسائل المتصلة بحقوق الإنسان وكانت من بينها محنة الأشخاص المشردين داخلياً، وتنفيذ القوانين، والظروف السائدة في السجون، وحماية حقوق المرأة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والحاجة الراهنة إلى تناول الفظائع التي زعم أنها ارتكبت في الماضي في مجال حقوق الإنسان. واسترعى انتباه الخبير عدم الاستقرار السياسي والعشائري المتزايد في مناطق متعددة وما نجم عـــنه من تدهور في الظروف الأمنية وترتب عليه من نتائج سلبية كبيرة في حماية حقوق الإنسان. ولكن شجعه التقدم الظاهر المحرز من حيث ازدياد النضج السياسي في المنطقة الشمالية الغربية من "أرض الصومال".

٩٢- وفـــيما يتعلق بصيد الأسماك غير المشروع، يطلب الخبير إلى المجتمع الدولي أن ينشئ وكالة دولية يكلفها بمهمة حماية مصائد الأسماك والسواحل في الصومال. ويكرر ضرورة إنشاء نموذج مماثل في مجال الطيران المدني.

٩٣- ويعـــرب الخـــبير عن قلق خاص إزاء مركز الأشخاص المشردين داخلياً وظروفهم. فبينما يتم اتخاذ تدابير مبدئية للـــنظر في الوضع السائد استعداداً لتدخل المجتمع الدولي على نطاق أوسع، يكون من المهم أيضاً أن يتم تناول المشكلة في إطـــار حقـــوق الإنسان بالتطرق، في جملة أمور، إلى اعتبارات تتعلق بالحق في الأرض، والحق في سكن لائق، والحق في التعليم. كما يبدو من المستصوب أن تبدي وكالات الأمم المتحدة المعنية مرونة وموضوعية في وضع برامجها.

٩٤- ويثني الخبير مرة أخرى على الدور الحيوي الذي يقوم به المجتمع المدني ووسائط الإعلام في رصد حقوق الإنســـان وفي أنشـــطة أخرى تدعم تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. ومما يشجع الخبير الجهود التي بذلها أوساط المانحين خلال العام المنصرم لتمويل عملية بناء قدرات المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان، وهو يطلب إلى الجهـــات المانحـــة أن تعزز المساعدة التي تقدمها من ذاك القبيل. كما يناشد السلطات المحلية أن تتجنب اتخاذ تدابير تشريعية وتدابير أخرى هدفها تقييد حريات الصحافة ووسائط الإعلام. ويركز الخبير على أن هذه الحريات هي أساس المساءلة والمساهمة وهي مبادئ أساسية من مبادئ حقوق الإنسان التي تقام عليها الدول الفعلية.

٩٥- ويقدم الخبير المستقل التوصيات التالية فيما يتعلق بوجود المفوضية في الصومال:

- يجب أن يكون للمفوضية وجود معزز ومستديم في الصومال بعد عام ٢٠٠٢؛
- يجب أن يمنح وجود المفوضية استقلالاً أكبر مع الحفاظ على تعاون وثيق مع الوكالات الأخرى العاملة في مجال حقوق الإنسان؛
- يجب أن تشمل أنشطة التعاون التقني المعززة أيضاً إدماج حقوق الإنسان منذ البداية في البرامج المطبقة قبل استتباب السلم لتمهيد السبيل للتدخل الشامل في ميدان حقوق الإنسان بعد تحقيق السلم.

مرفق

قائمة بأسماء الأشخاص المستشارين

نيروبي	السيد غاري كوينس، رئيس الوفد، والسيد وليد موسى، الموظف المسؤول، وفد الاتحاد الأوروبي
	السيدة إيفا يوهانسن، سفارة السويد
	السفير لوري كانغاس، سفارة فنلندا
	السيد سامي ج. هندي، نائب رئيس البعثة، سفارة المملكة العربية السعودية
	الدكتور صلاح أ. حليمة، مبعوث مصر الخاص إلى الصومال
	السيد غلين وارين، سفارة الولايات المتحدة الأمريكية
	السفير كارلو أونغارو، مبعوث إيطاليا الخاص إلى الصومال
	السيد ماكس غيلارد، الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
	الدكتور بابافيمي باديجو، مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال
	السيد رولاند هنريسون، رئيس البرنامج، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
	السيد غاري جونز، المنظمة النرويجية للمساعدة الشعبية
	السيد يان – أويه ويلباك
	السيد عبد النور يوسف أحمد زينور
	السيد محمد عبشير والدو، منظمة دياكونيا (منظمة غير حكومية سويدية)
	السيد مات برايدن، مشروع المجتمعات التي مزقتها الحروب (War-Torn Socieities Project)
هرجيسة	السيد ضاهر ريالي كاهن، رئيس "أرض الصومال"
"أرض	الوزيرة المعنية بالنهوض بالأسرة
الصومال"،	وزير الشؤون الخارجية
الصومال	وزير الداخلية
	قائد الشرطة ونائبه
	ممثلو المنظمات غير الحكومية المحلية
	ممثلو الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية
بوساسو،	السيد عبد الله يوسف أحمد، رئيس "بلاد بونت"
"بلاد بونت"،	سلطات "بلاد بونت"
الصومال	قائد شرطة بوساسو
	ممثلو وكالات الأمم المتحدة
	ممثلو المنظمات غير الحكومية الدولية
	ممثلو المنظمات غير الحكومية المحلية

- - - - -